وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 29 Oct, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

انخفاض أسعار النفط يفرض ضغوطاً أكبر على أنجولا.. وقيوداً على الحفر في أميركا

الرياض

يؤثر انخفاض أسعار النفط على العديد من الدول المنتجة الأفريقية، وقالت وزيرة المالية الأنجولية، فيرا ديفيس دي سوزا، إن احتمال انخفاض أسعار النفط يفرض "ضغوطا كبيرة" على أنجولا، مضيفة أنها تتوقع أن يبلغ متوسط الأسعار نحو 70 إلى 72 دولارا للبرميل مقارنة بنحو 75 دولارا في عام 2024. وقالت على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، إن حكومة ثاني أكبر مصدر للنفط الخام في أفريقيا، ستواصل أيضا التخلص التدريجي من دعم الوقود. وقالت: "كم عدد الخطوات التي لم نقررها بعد، لكن فكرتنا هي القيام بذلك على مراحل"، مؤكدة أن الدعم بلغ نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.

وانسحبت أنجولا من منظمة الدول المصدرة للبترول في بداية هذا العام. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت على ارتفاع بنسبة 2.25% إلى 76.05 دولارا للبرميل يوم الجمعة. وحذر المحللون من أن أسعار النفط ستتعرض لضغوط العام المقبل بسبب العرض الوفير والطلب الضعيف.

وقالت ديفيس دي سوزا إن الحكومة ستقدم ميزانيتها إلى البرلمان الأسبوع المقبل، مع الانتهاء من الأرقام المتعلقة باحتياجات التمويل الخارجي خلال الأيام القليلة المقبلة. وقالت إن أنجولا تدرس داخليا إمكانية طلب برنامج تمويل من صندوق النقد الدولي.

وقالت "طلبنا مذكرة بخيارات البرامج في حال طلبنا ذلك، وبالنظر إلى وضعنا الحالي، ما يفهمونه كبرنامج جيد لنا". وقالت إن الحكومة تدرس أيضًا خيارات أخرى، مثل مزيج من التمويل من مصادر متعددة الأطراف أخرى مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، بالإضافة إلى أسواق رأس المال المحلية والبنوك.

وكان أحدث برنامج لصندوق النقد الدولي مع أنجولا بقيمة 3.7 مليارات دولار، تمت الموافقة عليه في ديسمبر 2018 بعد انخفاض أسعار النفط الخام العالمية، مما أدى إلى تقليص إيرادات البلاد.

وفي الولايات المتحدة، تدرس ولاية نيو مكسيكو فرض قيود على حفر النفط والتي من شأنها أن تؤثر على الإنتاج والإيرادات. وأصدر أحد كبار الاقتصاديين في ولاية نيو مكسيكو، ثاني أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، هذا الأسبوع دراسة حول قيود الحفر المحتملة التي يمكن أن تصل إلى 5.4٪ من إنتاجها المستقبلي من النفط الخام وتؤدي إلى خسارة مليارات الدولارات في الإيرادات.

وقيمت الدراسة مقترحات الانتكاسة من الجلسة التشريعية لعام 2024، والتي من شأنها أن تقيد مدى قرب المشغلين من الحفر في بعض الهياكل والمناطق البيئية. وهي تهدف إلى حماية الجمهور من تلوث النفط والغاز. وقال إسماعيل توريس، كبير الاقتصاديين في اللجنة المالية التشريعية في نيو مكسيكو: "الموضوع معقد ويتطلب وقتا أطول للتقييم والتحليل مما تم تقديمه خلال الجلسة. وكان هذا العرض التقديمي لتزويد اللجنة بمزيد من التحليل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف "من السابق لأوانه معرفة ما التراجعات التي سيتم اقتراحها في الدورة المقبلة". وستدخل التراجعات التي تم تقييمها في التقرير حيز التنفيذ في عام 2026 وستؤثر على 15٪ من الآبار الجديدة في الولاية، والتي سيفقد ثلثها تقريبا، وفقا لتوريس.

وسيبلغ هذا حوالي 12.5 مليون برميل من إنتاج النفط المفقود في السنة الأولى، وحوالي 35 مليون برميل بحلول أوائل الثلاثينيات. وستبلغ قيمة الإنتاج المفقودة ذروتها عند حوالي 4.5 مليارات دولار سنويًا بحلول عام 2034.

وتضم ولاية نيو مكسيكو أجزاء من حقل الصخر الزيتي البرمي الغزير الإنتاج، والذي يعبر أيضًا إلى تكساس. وكانت الولاية تنتج حوالي 2.04 مليون برميل يوميًا في يوليو، وفقًا لأحدث البيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويقدر التقرير أن أكثر من نصف الآبار المتضررة تقع على أراضٍ خاصة، ربعها في مقاطعة ليا، واحدة من أسرع مقاطعات إنتاج النفط نموًا في الولايات المتحدة.

وقال ميسي كورير، الرئيس التنفيذي لمجموعة صناعة النفط والغاز في نيو مكسيكو: "إن التراجع على مستوى الولاية لن يؤدي إلى تخفيف الآثار الصحية البشرية الناجمة عن إنتاج النفط والغاز، ولكنه سيكون ضارًا بالتنمية المستمرة لموارد النفط والغاز، وفي نهاية المطاف ولاية نيو مكسيكو". وتم تقديم التقرير إلى لجنة المالية التشريعية بالولاية يوم الثلاثاء.

إن التراجعات التي تم تقييمها في التقرير من شأنها أن تمنع المشغلين من الحفر على مسافة 2250 قدمًا (686 مترًا) من معظم المؤسسات السكنية أو التعليمية أو الصحية أو الإصلاحية، وتوقف الحفر على مسافة 650 قدمًا من الجداول أو البحيرات أو البرك أو الأراضي الرطبة أو البنية الأساسية للري. ومن شأنه أن يحد من النشاط على مسافة 300 قدم من جميع المياه السطحية الأخرى. وقال تشارلي باريت، المدافع عن البيئة في نيو مكسيكو: "إن التكلفة على صحة الإنسان ومواردنا الطبيعية تفوق بكثير أي إيرادات قد تخسرها الولاية". وأضاف: "التراجعات حاسمة لحماية المجتمعات والمدارس والشركات". وفي الأرجنتين، تدفع الحكومة الأرجنتينية الجديدة المؤيدة للسوق والمخاوف بشأن إمدادات النفط من الشرق الأوسط وأماكن أخرى طفرة في الحفر والإنتاج في جنوب باتاغونيا في الأرجنتين، موطن تكوين فاكا مويرتا الصخري العملاق. ويرتفع إنتاج النفط والغاز الصخري في المناظر الطبيعية المسطحة القاحلة. ويتم حفر آبار التكسير بسرعة قياسية، وتم بناء خطوط الأنابيب لنقل الغاز شمالاً إلى العاصمة بوينس آيرس - وفي النهاية بعد تشغيل مصانع الغاز الطبيعي المسال. وتحتوي منطقة فاكا مويرتا، التي تعادل مساحتها مساحة بلجيكا، على ثاني أكبر احتياطيات من الغاز الصخري في العالم والرابعة من حيث احتياطيات النفط الصخري. ورغم أنها لا تزال منطقة حدودية نسبية في مشهد الطاقة العالمي، إلا أنها واعدة للغاية. وتظل العقبة الرئيسة هي الحصول على الخدمات اللوجستية الصحيحة. ولا تزال الأرجنتين تفتقر إلى القدرة على تصدير الغاز الطبيعي المسال، والتي سوف يستغرق بناؤها بالكامل سنوات. ولا تزال الطرق المحلية والمدارس والإسكان في أماكن مثل أنيلو بحاجة إلى اللحاق بالركب. إن النمو مذهل لدرجة أن البنية الأساسية لا تستطيع مواكبة سرعة نمو عدد السكان"، كما قال خوسيه لويس سوريدا، وزير الموارد الهيدروكربونية السابق في الأرجنتين. وقال سوريدا إن تطوير النفط الجديد سيتفوق على الغاز في السنوات القادمة لأن النفط أسهل في الشحن إلى الأسواق العالمية، على الرغم من الاختناقات في خطوط الأنابيب. بينما يواجه الغاز تحديًا أكثر تعقيدًا: نقص المصانع لتحويله إلى غاز طبيعي مسال للتصدير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف سوريدا: "يمكن أن يوفر فاكا مويرتا مليوني برميل يوميًا دون أي مشكلة". ويبلغ إنتاج النفط الصخري في الأرجنتين حاليًا حوالي 400 ألف برميل يوميًا. "ولكن لكي يحدث ذلك، هناك حاجة إلى أشياء أخرى: المزيد من البنية الأساسية لجلب النفط إلى الموانئ، والمزيد من الأشخاص في القوى العاملة والمزيد من المعدات".

ويمكن أن تكون الأرجنتين لاعبًا عالميًا جادًا في مجال الطاقة. وارتفع عدد آبار التكسير لاستخراج النفط الصخري والغاز هذا العام، والاستثمار في ازدياد، والإنتاج يصل إلى أرقام قياسية. وإذا سارت الأمور على ما يرام، يمكن أن تصبح الارجنتين مركزًا عالميًا.

وقال دانييل دريزين، مدير شركة الاستشارات أليف إنرجي ووزير التخطيط السابق للطاقة: "إن الأرجنتين ستصبح لاعباً رئيساً بحلول عام 2030". وإن أحد أهم المجالات التي تركز عليها شركات الطاقة هو قدرة الأرجنتين على بناء خطوط الأنابيب ومحطات تصدير الغاز. وقال مطلعون على الصناعة إن صفقة محطة الغاز الطبيعي المسال الكبرى بين شركة واي بي إف وشركة بترونـاس الماليزية متعثرة، مما يؤكد التحدي. وحتى لو تم المضي قدماً، فسوف يستغرق الأمر سنوات ومليارات الدولارات.

وقال دريزين، الذي توقع أن يتضاعف الاستثمار السنوي في القطاع إلى حوالي 23 مليار دولار في السنوات الثماني المقبلة: "النفط مربح للغاية، لكن الغاز يحتاج إلى المزيد من البنية الأساسية". "وعليك بناء خطوط الأنابيب، وتسييله، ونقله، والتنافس مع الولايات المتحدة. إنه مشروع طويل الأجل".

وفي الولايات المتحدة أيضاً، أعلنت إدارة سلامة خطوط الأنابيب والمواد الخطرة التابعة لوزارة النقل يوم الثلاثاء أن الحكومة الأمريكية ستمنح منحًا تبلغ قيمتها الإجمالية 196 مليون دولار لإصلاح واستبدال خطوط أنابيب الغاز الطبيعي القديمة في 20 ولاية.

وستدعم المنح، الممولة بموجب قانون البنية الأساسية الحزبي للرئيس جو بايدن، 60 مشروع تحديث. وستركز جولة التمويل هذه على استبدال الأنابيب القديمة المعرضة للتسرب والتي تشكل مخاطر على السلامة، وتزيد من تكاليف الطاقة، وتساهم في الضرر البيئي.

وقال وزير النقل الأمريكي بيت بوتيجيج في بيان: "إن أنابيب الغاز الطبيعي القديمة والمعرضة للتسرب يمكن أن تكون خطيرة، وترفع تكاليف الطاقة للأسر، وتضر بالبيئة، ولهذا السبب تدعم إدارة بايدن-هاريس الأموال اللازمة لاستبدال خطوط الأنابيب القديمة".

وقال مستشار المناخ الوطني للبيت الأبيض علي زيدي: "نحن نحرز تقدماً كبيراً في جهودنا للحد من التلوث - بما في ذلك الملوثات الفائقة مثل الميثان - مع خلق آلاف الوظائف النقابية الجيدة وخفض تكاليف الطاقة للأمريكيين".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط يهوي مع تهدئة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

الرياض

هوت أسعار النفط بأكثر من 3 دولارات للبرميل، أمس الاثنين، بعد أن تجاوزت الضربة الانتقامية التي شنتها إسرائيل على إيران خلال عطلة نهاية الأسبوع منشآت النفط والنووية في طهران ولم تتسبب في تعطيل إمدادات الطاقة، مما خفف التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الشرق.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند الافتتاح أدنى مستوياتها منذ الأول من أكتوبر، وبحلول الساعة 0750 بتوقيت جرينتش، بلغ سعر برنت 72.92 دولارا للبرميل، بانخفاض 3.13 دولارا أو 4.1 بالمئة، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط 3.15 دولارا أو 4.4 بالمئة إلى 68.63 دولارا للبرميل.

وارتفعت المؤشرات القياسية بنسبة 4٪ الأسبوع الماضي في تداولات متقلبة حيث قامت الأسواق بتسعير حالة عدم اليقين حول مدى رد إسرائيل على الهجوم الصاروخي الإيراني في الأول من أكتوبر والانتخابات الأمريكية الشهر المقبل.

وقال محللون إن علاوة المخاطر الجيوسياسية التي تراكمت في أسعار النفط تحسبًا للهجوم الانتقامي الإسرائيلي قد انتهت. وقال سول كافونيك، محلل الطاقة في شركة إم إس تي ماركي ومقرها سيدني: "إن الطبيعة المحدودة للضربات، بما في ذلك تجنب البنية التحتية للنفط، أثارت الآمال في مسار لخفض التصعيد، وهو ما أدى إلى انخفاض علاوة المخاطرة بضع دولارات للبرميل"، وقال: "ستراقب السوق عن كثب تأكيدًا على أن إيران لن ترد على الهجوم في الأسابيع المقبلة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطرة مرة أخرى".

ويتوقع المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي فيفيك دار أن يتحول انتباه السوق إلى محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وجماعة حماس المسلحة المدعومة من إيران والتي استؤنفت خلال عطلة نهاية الأسبوع، وقال في مذكرة: "على الرغم من اختيار إسرائيل للرد العدواني المنخفض على إيران، إلا أننا نشك في أن إسرائيل ووكلاء إيران (أي حماس وحزب الله) على المسار الصحيح لتحقيق وقف إطلاق نار دائم".

وقال محللون بقيادة ماكس لايتون في مذكرة إن سيتي خفضت هدف سعر برنت في الأشهر الثلاثة المقبلة إلى 70 دولارًا للبرميل من 74 دولارًا، مع الأخذ في الاعتبار علاوة المخاطرة المنخفضة في الأمد القريب. وقال تيم إيفانز المحلل لدى إيفانز إنرجي ومقرها الولايات المتحدة في مذكرة: "نعتقد أن هذا يترك السوق مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية إلى حد ما على الأقل، مع بعض المخاطر التي قد تدفع منتجي أوبك+ إلى تأجيل الزيادة المخطط لها في أهداف الإنتاج إلى ما بعد ديسمبر".

وفي أكتوبر، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة باسم أوبك+، على سياستهم بشأن إنتاج النفط دون تغيير بما في ذلك خطة لبدء زيادة الإنتاج اعتبارًا من ديسمبر. وستجتمع المجموعة في الأول من ديسمبر قبل اجتماع كامل لأوبك+.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي تطورات الأسواق أمس قالت مصادر إن شركة بتروتشاينا الصينية تعتزم إغلاق أكبر مصفاة لها في داليان بشمال الصين في منتصف عام 2025 تقريبًا، مما يمثل أول إغلاق كبير لمصفاة نفط تديره الدولة، كجزء من مشروع طال انتظاره لاستبداله بمنشأة أصغر في موقع جديد.

ويأتي الإغلاق المخطط له لمصنع داليان للبتروكيماويات بالكامل، والذي ينتج 410 آلاف برميل يوميًا، والذي يمثل 3% من إجمالي إنتاج المصافي في البلاد، في الوقت الذي تكافح فيه المصافي الصينية مع فائض الطاقة وضعف الطلب على الوقود بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وكهربة أسطول سياراتها.

وقالت المصادر إن شركة بتروتشاينا أغلقت بالفعل 210 آلاف برميل يوميًا، أو ما يقرب من نصف إجمالي طاقة معالجة الخام في المصنع في شركتها التابعة داليان للبتروكيماويات.

وقالت المصادر إن عمليات الإغلاق هي جزء من خطة مقترحة منذ فترة طويلة من قبل داليان لنقل المصفاة، التي تقع في منطقة مكتظة بالسكان بالقرب من وسط المدينة، بعد عدة حوادث مميتة بما في ذلك تسرب نفطي كبير في عام 2010 وانفجار في عام 2013 وحريق في عام 2017.

وبموجب اتفاقية إطارية أعلنت عنها سلطات داليان في نوفمبر 2022، وافقت شركة البترول الوطنية الصينية، الشركة الأم لشركة بتروتشاينا، على بناء مصفاة ومجمع كيميائي جديدين بقيمة 70 مليار يوان (9.84 مليار دولار) على جزيرة تشانغشينغ، على بعد ساعتين بالسيارة من وسط مدينة داليان.

وقالت حكومة داليان في ذلك الوقت إن المشروع الجديد سيشمل مصفاة خام بطاقة 200 ألف برميل يوميًا، وهو نصف طاقة المصنع الحالي، ومجمع إيثيلين بطاقة 1.2 مليون طن سنويًا. ومع ذلك، لا يزال المشروع في مرحلة ما قبل الجدوى ولم تتخذ بتروتشاينا قرارًا استثماريًا نهائيًا، وفقًا لمصدرين.

وقالت مصادر إن شركة بتروتشاينا أغلقت في وقت سابق من هذا الشهر وحدة تقطير الخام بطاقة 90 ألف برميل يوميا في داليان إلى أجل غير مسمى، وهي واحدة من أقدم مصافي التكرير في البلاد، ويعود تاريخها إلى عام 1933.

وفي ليبيا، قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا يوم السبت إن شركة الطاقة الإيطالية إيني وشركة النفط البريطانية العملاقة بريتش بتروليوم استأنفتا التنقيب في ليبيا بعد توقف الحفر البري في عام 2014. وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان أيضا إن إيني بدأت الحفر في منطقة حوض غدامس يوم السبت. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا استئناف الإنتاج في 3 أكتوبر بعد تعيين محافظ جديد للبنك المركزي. وبحلول 13 أكتوبر، بلغ الإنتاج نحو 1.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يقترب من مستويات ما قبل الأزمة. ويتزامن توقيت زيادة الإنتاج في ليبيا مع أعمال الصيانة في المصافي الأوروبية مع إغلاق العديد من المصانع في البحر الأبيض المتوسط وشمال غرب أوروبا بالكامل أو جزئيا. وقال التجار والمحللون إن هذا يضعف أسعار الدرجات الخام المنافسة.

وانخفضت صادرات ليبيا من الخام والمكثفات إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات في سبتمبر، حيث أدت أزمة السيطرة على البنك المركزي إلى إغلاقات. وقال أحد التجار في شركة تشتري عادة من ليبيا، إن المؤسسة الوطنية للنفط كانت تخصص شحنات للمصافي التي كانت لتواريخ تحميل وشيكة للغاية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي كوريا الجنوبية، قال مكتب الرئيس يون سوك يول يوم الأحد إن كوريا الجنوبية تعاني من تأثير اقتصادي ضئيل في أعقاب الضربة الانتقامية التي شنتها إسرائيل على إيران، لكنها قد تفكر في خفض إضافي لضريبة زيت الوقود إذا زادت التقلبات في السوق العالمية.

وتأتي التعليقات، التي أدلي بها خلال اجتماع لتقييم الوضع الأمني والاقتصادي، في أعقاب القرار الأخير للحكومة بتمديد الدعم على المنتجات النفطية لمدة شهرين إضافيين حتى نهاية ديسمبر، وإن كان بمعدلات خفض ضريبية أقل.

وقال مكتب يون في بيان "من المتوقع أن يكون تأثير المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط على اقتصادنا محدودًا". "ولا نتوقع أي تأثير كبير على إمدادات النفط الخام المحلية والأسعار، ولكن إذا كان هناك تقلب كبير في السوق العالمية، فسنرد من خلال تدابير الاستقرار المختلفة مثل خفض إضافي في ضرائب الوقود".

كما تعهد مكتب الرئيس بالحفاظ على نظام مراقبة على مدار 24 ساعة للاستعداد لأزمة محتملة في الشرق الأوسط، ووعد بالرد فورًا حسب الضرورة. وبشكل منفصل، أبلغت وزارة المالية أيضًا عن تأثير ضئيل على إمدادات النفط الخام والتجارة وسلاسل التوريد والشحن البحري في بيان عقب اجتماع بين الوكالات. وسوف يستمرون في مراقبة الوضع.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، هبطت أسعار النفط بشكل حاد في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين، متأثرة بتخفيف المخاوف من اندلاع حرب في الشرق الأوسط بعد أن كانت الضربة الإسرائيلية ضد إيران، خلال عطلة نهاية الأسبوع، أقل حدة مما كان متوقعًا.

وتسببت الضربة في قيام المتداولين بتسعير علاوة المخاطر من أسعار الخام، وإعادة التركيز بشكل مباشر على الطلب، والذي من المتوقع أن يضعف في الأشهر المقبلة. وشنت إسرائيل ضربة ضد العديد من المواقع العسكرية الإيرانية يوم السبت، لكنها تجنبت إنتاج النفط الرئيسي والمنشآت النووية في البلاد.

وبعيدًا عن الصراع في الشرق الأوسط، ينصب التركيز هذا الأسبوع على مجموعة من القراءات الاقتصادية الرئيسية للحصول على المزيد من الإشارات حول الطلب العالمي على النفط. ومن المقرر صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو في الأيام المقبلة، في حين من المقرر أيضًا صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي -مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي- في وقت لاحق من الأسبوع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اتفاقيات لتطوير التقنيات المستقبلية في مجال الحياد الصفري

الرياض

ناقش مؤتمر يتعلق بالطاقة استراتيجية قطاع الطاقة لتحقيق الحياد الكربوني وتسريع جهود إزالة الكربون من خلال التعاون والابتكار العالمي، وتحسين الشبكة الإقليمية لتمكين مستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية وموثوق به وبأسعار معقولة، وتسليط الضوء على دور البنية التحتية القوية للشبكة الإقليمية في تحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفرية، واستعراض تقنيات تحسين الشبكة، ومناقشة التقنيات الحديثة والتخطيط المتطور والكفاءات التشغيلية اللازمة لتعزيز مرونة الشبكة والقدرة على تحمل التكاليف والتحولات السوقية اللازمة لدعم تحول الطاقة، ومناقشة وعرض التقنيات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي وعمليات الشبكة والتخطيط، إلى دراسة توقيع اتفاقية بحثية مع الجامعات والمعاهد، بهدف التركيز على تطوير التقنيات المستقبلية في مجال الحياد الصفري. وأكد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي خلال ملتقى أعمال المنتدى الدولي "تعزيز مستقبل الطاقة نحو الحياد الصفري"، الذي نظمته هيئة الربط الكهربائي الخليجي بالتعاون مع معهد بحوث الطاقة الكهربائية الأميركي (إبري)، ودشنه صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، (الأحد) بمدينة الظهران وبمشاركة كبار صناع الطاقة حول العالم، أن المنتدى الدولي لتحول الطاقة الصفري حدث عالمي تنظمه هيئة الربط الكهربائي الخليجي بمشاركة العديد من الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بالطاقة والطاقة النظيفة والمتجددة. وأوضح المهندس يعقوب الكيومي، نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الربط الكهربائي الخليجي، أن المنتدى يأتي استكمالا لمنتديات سابقة نظمتها الهيئة بالتعاون مع مؤسسات دولية وإقليمية، بهدف مساعدة دول التعاون في التغلب على التحديات التي تواجهها للوصول إلى الحياد الصفري، مضيفا، أن المنتدى حريص على ابتكار حلول لمساعدة دول التعاون للتفكير في الغد، حيث باتت مشاريع الطاقة الشمسية والرياح أمرا واقعا في دول التعاون، فهاك العديد من الاستثمارات في هذه المجال. وأكد، أن دول مجلس التعاون بدأت في استخدام وسائل تخزين الطاقة، لافتا إلى أن الطموح أن توطن دول التعاون تلك التقنيات من أجل تصديرها في المستقبل، مشيراً إلى أن المنتدى يكتسب كذلك العديد من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مشدداً على أن الهيئة داعم كبير لجهود مجلس التعاون في تحقيق مستهدفات الحياد الصفري، حيث تعمل على تمكين شبكتها في مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات، من أجل تعزيز أمن الطاقة وكذلك المساعدة في إدخال الطاقة المتجددة في شبكاتها.

عمليات نقل الطاقة

وذكر، أن الهيئة وضعت تعرفة على عمليات نقل الطاقة داخل الشبكة، حيث أوجدت منظومة تساعد على التبادل التجاري ومساعدة الدول في عمليات النقل داخل المنظومة، مبيناً، أن الربط الكهربائي مع العراق سيكون بوابة للربط مع دول خارج دول مجلس التعاون. وقال ارشاد منصور، رئيس معهد بحوث الطاقة الكهربائية العالمي "ابري"، إن العالم ينظر إلى منطقة الخليج في المقام الأول على أنها مركز للنفط والغاز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مما يؤدي إلى تصورات غير مهتمة في العمل المناخي وتبني الحلول منخفضة الكربون، مؤكداً، أننا نشهد الآن إجراءات ملموسة، مثل تركيب مئات الجيجاوات من تخزين الرياح والطاقة الشمسية والبطاريات في المنطقة، وتحول هذه المبادرات والتعهدات إلى واقع، حيث تتحدث البيانات الحقيقية عن نفسها وهذا التقدم الحاصل في دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية لخفض الانبعاثات والوصول للحياد الصفري.

ودعا دول العالم إلى خفض الكربون، مضيفا، أن المنطقة الخليجية حققت أهدافها لعام 2030 في مجال خفض الكربون مما يعزز بشكل كبير مكانتها العالمية في الوقت الحالي، لافتا إلى أن منطقة الخليج تحقق أهدافها لخفض الانبعاثات من خلال استيراد ونشر تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات على نطاق واسع، مشدداً على أهمية تخصيص 5 إلى 10 % من استثمارات الطاقة النظيفة هذا العقد للتكنولوجيات الناشئة مثل تخزين الطاقة طويلة الأجل، وCCUS الغازية، والهيدروجين، والمعادن الحرجة، ومراكز إعادة التدوير المتجددة، والمفاعلات المعيارية الصغيرة.

وذكر ارشاد، أن الاستثمار في هذه التقنيات المبتكرة حاليا سيضع منطقة الخليج في وضع يمكنها من تصدير تكنولوجيات الطاقة النظيفة في العقد المقبل، بدلا من استيرادها، مما يسهم في تغيير التصور بأن الخليج يتعلق فقط بالنفط والغاز

ولفت، أن دول التعاون الخليجي تتحول مسؤولياتها بشكل كبير في عملية الحياد الصفري، مؤكداً مرة أخرى حرص دول مجلس التعاون الخليجي على التعاون الإقليمي والدولي للوصول إلى الحياد الصفري. وأوضح المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي، أن المنتدى في نسخته الثانية يعالج الكثير من القضايا، حيث يطرح مسألة تطوير التقنيات المطلوبة في عمليات التحول الصفري، معتبرا، أن التعاون مع المعاهد العالمية مثل "ابري" ومجموعة Go 15 أمر بالغ الأهمية للوصول إلى حلول مهمة لعملية التحول الصفري وكيفية تطبيق التقنيات المستقبلية في التحول الطاقي، لافتا إلى أن مخرجات المنتدى تتمثل في اتفاقيات تعاون بحثية مع الجامعات والمعاهد، بهدف التركيز على تطوير التقنيات المستقبلية في مجال الحياد الصفري. وأكد، أن دول مجلس التعاون تملك فرصة فريدة لتصبح رائدة في التحول الصفري، حيث تمتلك مواد كثيرة تمكنها للبدء في صناعات للتحول الطاقي وكذلك صناعات لتقنيات لتخزين الطاقة، مما يجعلها مصدراً لتصدير هذه التقنيات في المستقبل، مضيفا، أن نسبة الطاقة المتجددة في الشبكة الخليجية سجلت زيادة لتصل إلى 15 % - 17 % حاليا، متوقعا وصولها إلى 50 % بحلول 2050.

وأوضح الدكتور صالح اليحيى، مختص في التقنية، أن الاتفاقيات التي وقعت على هامش منتدى تعزيز مستقبل الطاقة بين هيئة الربط الكهربائي الخليجي والكليات تستهدف التعاون وتعزيز الشراكة في مجالات التدريبية والبحث الأكاديمية والتقني، حيث اتفق الأطراف على تبادل الخبرات البحثية والتخصصية والتقنية، بالاستفادة للاستفادة من الخبرات التطوير وتأهيل بعض المقررات بما يتوافق مع سوق العمل، لافتا إلى أن الاتفاقيات تتضمن تفهمات مستقبلية للمشاركة في اللقاءات والمؤتمرات والدورات التدريبية وكذلك التعاون فيما يخص الشهادات الاحترافية، مبينا، أن الاتفاقيات تشمل كذلك التعاون في التقنيات الحديثة كالذكاء الصناعي والأمن السيبراني والطاقة المتجددة بما يتوافق مع رؤية الكليات وأهداف ورسالة هيئة الربط الخليجي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع أسعار النفط يدفع الشركات الكبرى للاقتراض لدفع أرباح المساهمين

الاقتصادية

يرجح أن يدفع تراجع أسعار النفط وهوامش ربح التكرير 4 من أكبر 5 شركات منتجة للنفط على مستوى العالم، إلى الاقتراض لتمويل عمليات شراء الأسهم التي تبلغ تكلفتها 15 مليار دولار خلال الربع الأحدث، الأمر الذي يثير الشكوك حول استمرارية توزيعات الأرباح في المدى الطويل. يتوقع أن تسجل شركات "إكسون موبيل"، و"شيفرون"، و"شل"، و"توتال إنرجيز" و"بي بي" (BP)، انخفاض أرباحها 12% عن الربع الماضي، لتبلغ مجتمعة 24.4 مليار دولار، عند الإعلان عن نتائجها المالية هذا الأسبوع، بحسب متوسط توقعات المحللين التي جمعتها "بلومبرغ". ما سيترك كل هذه الشركات- باستثناء "شل"- غير قادرة على تغطية توزيعات الأرباح وعمليات إعادة الأسهم من التدفقات النقدية الحرة، المتوقع انخفاضها بنسبة 30 % عن الفترة نفسها من العام الماضي.

أصبحت عمليات إعادة شراء الأسهم حجر زاوية في استراتيجية شركات النفط الكبرى، حيث أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية ما بعد جائحة كورونا إلى تحقيق أرباح قياسية، وأتاح الفرصة لجذب المستثمرين الذين راهنوا على أن تحول الطاقة لن يتم بسرعة. لكن في ظل تراجع التدفقات النقدية، هناك صعوبة بالوفاء بتعهدات الأرباح للمساهمين، إذ انخفضت أسعار النفط 17% عن أعلى مستوى لها هذا العام، رغم تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. فيما ستنخفض أرباح الربع الثالث إلى نصف مستوياتها القياسية في 2022، وتسجل أدنى مستوى لها منذ 2021.

تباين مستوى الديون بين شركات النفط الأميركية والأوروبية

قال نوا باريت، كبير محللي بحوث الطاقة بمكتب شركة "جانوس هندرسون"، التي تدير أصولا بنحو 361 مليار دولار، في دنفر: "ترجح الأوضاع تراجعاً أكبر في أسعار النفط خلال الفترة المقبلة. سيتعين على الشركات الاعتماد على ميزانيتها على الأرجح، إذا رغبت في الحفاظ على المعدل الحالي لعمليات إعادة شراء الأسهم". تقل نسبة الديون إلى رأس المال في شركتي "إكسون" و"شيفرون" عن 15%، بحسب البيانات التي جمعتها "بلومبرغ"، وهي نسبة أقل بكثير عن النطاق المستهدف في المدى المتوسط ما بين 20% إلى 25%. ويوفر ذلك لهما مساحة كبيرة للاقتراض لتمويل عمليات إعادة شراء الأسهم. أما الشركات الكبرى الأوروبية، فنسب الديون لديها مرتفعة، ما يقلص مجال المناورة أمامها، وحذرت "بي بي" من ارتفاع مستويات صافي الديون في وقت سابق من هذا الشهر، على الرغم من أنها صاحبة أعلى مستوى مديونية بين نظرائها. كما سجل سهم "بي بي" أسوأ أداء بين شركات النفط الكبرى هذا العام، حيث انخفض 13%، مقارنة بتراجع أسعار النفط 2.3%.

التشاؤم يخيم على توقعات الطلب على النفط

لا يعد الاقتراض لتمويل عمليات إعادة شراء الأسهم أمراً غير شائع في قطاع النفط، حيث قد يرفع أرباح الأسهم عند انخفاض قيمتها، كما يساعد في تجنب فخ إعادة شراء الأسهم دورياً عند ارتفاع أسعارها. إلا أن التوقعات المتشائمة لأسعار النفط في العام المقبل تعني أن انخفاض السيولة مرشح للاستمرار على المدى الطويل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فضت منظمة "أوبك" توقعاتها للطلب العالمي على النفط للمرة الثالثة خلال 3 أشهر، بسبب تباطؤ اقتصاد الصين من بين أسباب أخرى. ورغم التوقعات المتشائمة، يعتزم التكتل بدء رفع الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً في إطار زيادات تدريجية شهرية ستبدأ في ديسمبر. وفي الوقت نفسه ينمو إنتاج الدول غير الأعضاء في "أوبك" بمعدل كبير، خصوصاً في الأميركتين، فيما تتجه الولايات المتحدة، وغيانا، وكندا، والبرازيل إلى إضافة نحو مليون برميل يومياً خلال 2025، بحسب باريت.

قالت كيم فوستيير، مديرة بحوث أسهم شركات النفط والغاز الأوروبية في "إتش إس بي سي"، في مقابلة، إن الاقتراض لتمويل عمليات إعادة شراء الأسهم قد يمثل استخداماً نافعاً للسيولة عندما تتسم ميزانيات الشركة بقوة مقبولة. والسؤال هنا هو إلى متى سيستمر ذلك؟.

انخفاض أرباح التكرير عالمياً

تعتمد الشركات على نشاط التكرير في أغلب الأوقات للمحافظة على استقرار الأرباح عند تراجع أسعار النفط، إلا أنه يواجه ضغوطاً أيضاً. حيث حذرت "إكسون" و"توتال" و"بي بي" و"شل" جميعاً من انخفاض هوامش الربح في وحدات إنتاج الوقود على مستوى العالم خلال الربع الثالث، وسط تراجع الطلب على الوقود الأحفوري وزيادة العرض.

كتب محللو "بنك أوف أميركا" في مذكرة صدرت الشهر الجاري أن "العصر الذهبي للتكرير الذي استمر 70 عاماً" يقترب من نهايته، وسط "التآكل المستمر" لهوامش الربح منذ المستويات القياسية في 2022، وأن قدرة التكرير على مستوى العالم سترتفع بمقدار 730 ألف برميل يومياً في 2025، و660 ألف برميل يومياً في 2026، حيث ستعوض زيادة الإنتاج في المكسيك والشرق الأوسط والصين تأثير الإغلاقات في الولايات المتحدة وأوروبا.

المستثمرون يترقبون الإعلان عن الأرباح

حقق سهم "إكسون" الأداء الأفضل بين شركات النفط الكبرى هذا العام، حيث ارتفع 20% وزادت القيمة السوقية للشركة بمقدار 130 مليار دولار. ما يتجاوز القيمة الإجمالية لشركة "بي بي". وسيترقب المستثمرون ليرون ما إذا كانت الشركة ستواصل الارتفاع الكبير في الإنتاج في غيانا، حيث تسيطر على اكتشاف نفط يبلغ 11 مليار برميل، وفي حوض البرميان في الولايات المتحدة، حيث توسعت في الآونة الأخيرة عبر الاستحواذ على "بايونير ناتشورال ريسورسز" مقابل 60 مليار دولار، وينتج كلا المشروعين الخام بتكلفة أقل من 35 دولاراً للبرميل.

سجل سهم "شيفرون" أداءً دون مستوى سهم منافسته الأميركية هذا العام، بعد توقف صفقة الاستحواذ على شركة "هيس" مقابل 53 مليار دولار، نتيجة نزاع تحكيمي مع "إكسون". وسيحرص الرئيس التنفيذي، مايك ويرث، على أن يؤكد أن مشروع "تنغيز" في كازاخستان، الذي تأخر وتجاوزت تكلفته الميزانية المحددة، في طريقه للاكتمال العام المقبل، وأن يعرض المستجدات بخصوص عمليات الشركة في الغاز الإسرائيلي، بعد خسارة وقت الإنتاج بسبب الصراع الدائر مع إيران وحلفائها في المنطقة.

وأشارت فوستيير من "إتش إس بي سي" إلى أن المستثمرين سيترقبون أيضاً استمرار عودة أرباح التداول إلى المستويات الطبيعية، ما قد يمثل رياحاً عكسية أساسية أمام "بي بي" و"شل"، اللتان حققتا أرباحاً كبيرة من هذا النشاط بحسب البيانات التاريخية. ستبدأ "بي بي" موسم الإعلان عن أرباح شركات النفط الكبرى في 29 أكتوبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«قطر للطاقة» تستحوذ على 50 % من مشروع «توتال» للطاقة الشمسية في العراق

وقَّعت شركة «قطر للطاقة» اتفاقية شراكة مع شركة «توتال إنرجيز» للدخول في مشروع للطاقة الشمسية كجزء من مشروع نمو الغاز المتكامل في العراق.

وبموجب شروط الاتفاقية، التي تخضع للموافقات التنظيمية، ستستحوذ شركة «قطر للطاقة» على حصة 50 في المائة في مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بينما ستحتفظ «توتال إنرجيز» بنسبة الـ50 في المائة المتبقية.

سيتكون هذا المشروع الاستراتيجي، الذي سيكون أحد أكبر المشروعات في العالم، من مليوني لوحة شمسية ثنائية الوجه عالية الكفاءة مثبتة على أجهزة تتبع أحادية المحور، وسيكون قادراً عند اكتماله على توفير ما يصل إلى 1.25 غيغاواط (ذروة) من الطاقة المولدة من الطاقة الشمسية لشبكة الكهرباء في منطقة البصرة في العراق.

وسيتم تطوير المشروع على مراحل تبدأ العمل بين عامي 2025 و2027، وسيكون لديه القدرة على توفير الكهرباء لنحو 350 ألف منزل في منطقة البصرة.

وفي تعليقه على هذه المناسبة، قال المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة الرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»: «يسعدني أن أنهي دخولنا في هذا المشروع المهم للغاية لقطاع الطاقة في العراق، ونتطلع إلى العمل مع شريكنا الاستراتيجي، (توتال إنرجيز)، لإنجاحه. نشكر الحكومة العراقية على ثقتها، و(توتال إنرجيز) على هذه الفرصة لدعم تطوير الطاقة الشمسية في العراق».

وأعلنت «قطر للطاقة» في يونيو (حزيران) 2023 أنها دخلت في اتحاد لتنفيذ مشروع نمو الغاز المتكامل في العراق، بحصة مشاركة بنسبة 25 في المائة، إلى جانب «توتال إنرجيز» (45 في المائة) وشركة «نفط البصرة» العراقية (30 في المائة).

يعد مشروع نمو الغاز المتكامل مشروعاً استراتيجياً رئيسياً يتضمن تصميم وبناء مرافق لتطوير الموارد الطبيعية في العراق، بالإضافة إلى استعادة كميات كبيرة من الغاز المحترق في جميع أنحاء منطقة البصرة لتزويد محطات توليد الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استثمارات «أكوا باور» في أفريقيا تتجاوز 7 مليارات دولار

الشرق الأوسط

تجاوزت استثمارات «أكوا باور» السعودية، وهي أكبر شركة خاصة بمجال تحلية المياه بالعالم، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر، حاجز 7 مليارات دولار في القارة الأفريقية، كما حققت محطة «ريدستون» للطاقة الشمسية المركّزة في جنوب أفريقيا، سعة إنتاجية وصلت إلى 50 ميغاواط، ومن المنتظر أن تحقق سعتها الإنتاجية القصوى البالغة 100 ميغاواط، خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفق بيان للشركة، يأتي التنسيق الناجح لعمليات محطة «ريدستون» مع الشبكة الوطنية للكهرباء في جنوب أفريقيا، من خلال تعاون «أكوا باور» مع شركتي «هيرلو غاز»، و«سيبكو 3»، ويوفّر المشروع الطاقة النظيفة لنحو 200 ألف أسرة، مع خفض انبعاثات الكربون بشكلٍ كبير.

في سياق متصل بلغت محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية الكهروضوئية في جمهورية مصر العربية سعتها الإنتاجية الكاملة، وهي 200 ميغاواط، مما يمثل إنجازاً يندرج ضمن محفظة «أكوا باور» المتنوعة للمشاريع التي يجري تطويرها في القارة الأفريقية.

وتبرز «أكوا باور» في قطاع الاستثمار بمجال الطاقة المتجددة على مستوى القارّة، وتعد الشركة الرائدة في تأمين موارد الطاقة والمياه في أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل الشركة دورها في تطوير مشاريعها الخاصة بإنتاج الهيدروجين الأخضر، وعمليات تخزين الطاقة في البطاريات، مما يدعم بشكل أكبر مشهد الطاقة المتجددة في أفريقيا.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«أكوا باور» ماركو أرتشيلي: «تعكس استثماراتنا في أفريقيا التزامنا بتحقيق النمو المستدام من خلال الشراكات الاستراتيجية التي نعقدها، والتقنيات المتطورة التي نستخدمها في مشاريعنا. تُعد (أكوا باور) شركة رائدة مالياً، وشريكاً موثوقاً يلعب دوراً مهماً في رسم مستقبل الطاقة والمياه في أفريقيا. نحن حريصون على مواصلة الاستثمار بشكلٍ أكبر مع توافر الفرص التي تعزز من دورنا الإيجابي الذي تعودنا أن نقدمه لمجتمعات الدول الأفريقية التي نوجد ونطوّر فيها».

ووفق البيان، تؤكد الاتفاقيات الأخيرة مع الحكومتين المصرية والتونسية التزام «أكوا باور» بتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في الدول الأفريقية التي توجد وتعمل فيها.

وتضم «أكوا باور» محفظة مشاريع متنوعة تنتج 65 غيغاواط من الطاقة، في مجالات الطاقة المتجددة، وتحلية المياه، بالإضافة إلى الهيدروجين الأخضر من خلال مساهمتها في تطوير مشروع «نيوم» للهيدروجين الأخضر، ومن المتوقع أن تبدأ شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر» بعمليات الإنتاج بحلول عام 2026.

وتعمل الشركة على مضاعفة حجم أعمالها 3 مرات، ومواصلة التوسّع في جميع أنحاء العالم لتقديم حلول طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة بما يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي توجد وتعمل بها، من خلال استثماراتها في أفريقيا، والعالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل تغلق «بتروتشاينا» الصينية أكبر مصفاة لها في 2025؟

الشرق الأوسط

قالت مصادر إن شركة «بتروتشاينا» ستغلق أكبر مصفاة لها في داليان بشمال الصين، في منتصف عام 2025 تقريباً، وهو ما يمثل أول إغلاق كبير لمصنع نفط تديره الدولة، وهو جزء من مشروع طال انتظاره لاستبدال منشأة أصغر في موقع جديد، به.

يأتي الإغلاق المخطط له لمصنع داليان للبتروكيميائيات بالكامل، والذي تبلغ طاقته 410 آلاف برميل يومياً، والذي يمثل 3 في المائة من إجمالي إنتاج المصافي بالبلاد، في الوقت الذي تكافح فيه المصافي الصينية مع فائض الطاقة وضعف الطلب على الوقود بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي وكهربة أسطول سياراتها، وفق «رويترز».

وقالت المصادر، التي رفضت الكشف عن هويتها لأن الأمر غير معلَن، إن «بتروتشاينا» أغلقت بالفعل 210 آلاف برميل يومياً، أو نحو نصف إجمالي طاقة معالَجة الخام في المصنع بشركتها التابعة «داليان للبتروكيميائيات».

وقالت المصادر إن عمليات الإغلاق جزء من خطة طويلة الأمد اقترحتها «داليان» لنقل المصفاة، التي تقع في منطقة مكتظة بالسكان، بالقرب من وسط المدينة، بعد عدة حوادث مميتة، بما في ذلك تسرب نفطي كبير في عام 2010، وانفجار في عام 2013، وحريق في عام 2017.

وبموجب اتفاقية إطارية أعلنتها سلطات داليان، في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وافقت شركة النفط الوطنية الصينية، الشركة الأم لشركة «بتروتشاينا»، على بناء مصفاة ومجمع كيميائي جديدين بقيمة 70 مليار يوان (9.84 مليار دولار) في جزيرة تشانغشينغ، على بُعد ساعتين بالسيارة من وسط مدينة داليان.

وقالت حكومة داليان، في ذلك الوقت، إن المشروع الجديد سيشمل مصفاة خام بطاقة 200 ألف برميل يومياً، وهو نصف طاقة المصنع الحالي، ومجمع إيثيلين بطاقة 1.2 مليون طن سنوياً.

ومع ذلك قال اثنان من المصادر إن المشروع لا يزال في مرحلة ما قبل الجدوى، ولم تتخذ «بتروتشاينا» قراراً استثمارياً نهائياً.

وقالت مصادر إن شركة «بتروتشاينا» أغلقت، في وقت سابق من هذا الشهر، وحدة تقطير الخام بطاقة 90 ألف برميل يومياً في داليان إلى أجَل غير مسمى، وهي واحدة من أقدم مصافي التكرير بالبلاد، ويعود تاريخها إلى عام 1933.

وقالت المصادر إن هذا يأتي بعد إغلاق وحدة تقطير الخام بطاقة 120 ألف برميل يومياً في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي، مما ترك الوحدة الثالثة والأخيرة، وهي وحدة تقطير الخام بطاقة 200 ألف برميل يومياً تعمل.

وقال مسؤول تنفيذي كبير في الصناعة، على دراية مباشرة بالأمر: «عمليات الإغلاق تستند إلى جدول زمني محدد مسبقاً».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

رئيس الوزراء العراقي يؤكد الالتزام باتفاق «أوبك بلس» وبالتخفيضات الطوعية

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني أهمية الشراكة مع مجموعة «أوبك بلس»؛ بهدف الحفاظ على استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، والتزام العراق بما جرى الاتفاق عليه في إطار المجموعة، بما في ذلك التخفيضات الطوعية والتعويض عن الزيادة في الإنتاج، وذلك وفق الجدول المحدّث الذي قدمته وزارة النفط إلى منظمة «أوبك».

جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، عقب استقبال السوداني، وزير النفط حيان عبد الغني.

وأشار السوداني، خلال اللقاء، إلى «خطط الحكومة الماضية في نموّ القطاعين النفطي والغازي، وتطور مشاريعهما ضمن البرنامج الحكومي، من خلال جولات التراخيص التي جرى فيها التعاقد على استثمار عدد من الحقول النفطية والغازية، بجانب الاستثمار في مشاريع الغاز المصاحب، ومشاريع إنتاج المشتقات النفطية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هكذا يرى المحللون تقلبات سوق النفط وسط التوتر

اندبندنت

وعلى رغم أن التوقعات كانت تشير إلى أن الهجوم قد يستهدف منشآت النفط، وقد يشعل حرباً واسعة في الشرق الأوسط، فإن هذا التوقع لم يحدث. هبطت أسعار النفط أكثر من ثلاثة دولارات للبرميل اليوم الإثنين، بدعم من عاملين أبرزهما تجنب الضربة التي وجهتها إسرائيل لإيران مطلع الأسبوع المنشآت النفطية والنووية في طهران، ولم تتسبب في تعطيل إمدادات الطاقة، الأمر الذي خفف التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وسجلت العقود الآجلة لخام "برنت" وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي أدنى مستوياتها منذ الأول من أكتوبر (تشرين الأول) الجاري عند الفتح، وبلغ سعر خام "برنت" 72.59 دولار بانخفاض 3.46 دولار أو 4.6 في المئة للبرميل، في حين انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط 3.37 دولار أو 4.7 في المئة إلى 68.541 دولار للبرميل. وصعد الخامان القياسيان أربعة في المئة الأسبوع الماضي في تعاملات متقلبة مع تأثر الأسواق بحالة الضبابية في شأن حجم رد إسرائيل على الهجوم الصاروخي الإيراني في الأول من أكتوبر الجاري، والانتخابات الأميركية الشهر المقبل.

تراجع علاوة الأخطار الجيوسياسية

ونفذت عشرات الطائرات الحربية الإسرائيلية ثلاث موجات من الضربات قبل فجر السبت الماضي، استهدفت مصانع صواريخ ومواقع أخرى بالقرب من طهران وفي غرب إيران، في أحدث تبادل للقصف في الصراع المتصاعد بين البلدين.

وأفاد محللون بتراجع علاوة الأخطار الجيوسياسية التي زادت من أسعار النفط تحسباً للهجوم الإسرائيلي، في ثاني هذه العوامل.

وقال محلل الطاقة في "أم أس تي ماركي"، سول كافونيك، إن "الطبيعة المحدودة للضربات، بما في ذلك تجنب البنية التحتية للنفط، عززت الآمال في مسار لخفض التصعيد، وهو ما أدى إلى انخفاض علاوة المخاطرة بضعة دولارات للبرميل".

هجوم إيراني مضاد

وأضاف، "ستراقب السوق عن كثب تأكيداً على أن إيران لن تشن هجوماً مضاداً في الأسابيع المقبلة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطرة مرة أخرى".

وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، وهي المجموعة المعروفة باسم "أوبك+"، أبقت في أكتوبر الجاري على سياستها لإنتاج النفط من دون تغيير بما في ذلك خطة لبدء زيادة الإنتاج اعتباراً من ديسمبر (كانون الأول) المقبل. وستجتمع اللجنة الوزارية المشتركة للمجموعة في الأول من ديسمبر المقبل، قبيل اجتماع "أوبك+" بكامل هيئتها.

وعلى رغم أن التوقعات كانت تشير إلى أن الهجوم قد يستهدف منشآت النفط، وقد يشعل حرباً واسعة في الشرق الأوسط، فإن هذا التوقع لم يحدث.

وعلى رغم التحسس من تداعيات الهجوم فإن طبيعة الضربات كانت محدودة فجرى استيعابها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تجنب ضرب البنية التحتية

محللون يرون أن تجنب البنية التحتية للنفط، عزز الآمال في مسار في خفض التصعيد بين الجانبين، وهو ما أدى إلى خفض علاوة الأخطار على السوق، وهذا التوجه الإسرائيلي دفع أسعار الخام للهبوط بنحو خمسة في المئة في بداية تعاملات الأسبوع، مما أعاد الأمل إلى إمكانية تجنب حرب شاملة في الشرق الأوسط، الذي يضخ نحو ثلث الإمدادات العالمية، والتي من شأنها تعريض أمن إمدادات الطاقة من المنطقة إلى بقية العالم للخطر.

حروب المنطقة

ووفق تقرير "بلومبيرغ " فإنه عندما يتعلق الأمر بالنفط والحروب في الشرق الأوسط، فإن اللحظة المناسبة للبيع كثيراً ما كانت عند اندلاع الهجمات. والمقولة الشهيرة "اشتر عند انتشار الإشاعات، وبع عند وقوع الحدث" أثبتت صحتها، إذ أدركت السوق أن السيناريوهات الأسوأ سيجري تجنبها.

في يناير (كانون الثاني) 1991 انخفضت أسعار النفط، بصورة حادة حينما قصفت الطائرات الحربية الأميركية المواقع العراقية في الكويت المحتلة، كما تراجعت الأسعار في مارس (آذار) 2003 بعدما أصابت الصواريخ الأميركية بغداد عند بداية حرب العراق.

الآن، في أعقاب الضربات الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية يبدو أن السوق ستتبع نمطاً مشابهاً كما حدث في السابق، وعلى رغم أنه من الخطأ تجاهل الهجوم الإسرائيلي الذي يعد أكبر قصف جوي تتعرض له إيران منذ 40 عاماً فإن السيناريو الأسوأ لم يتحقق بعد، فيما الوضع يتغير باستمرار، والكثير يعتمد على كيفية رد طهران. ومع ذلك يمكننا استخلاص بعض النتائج الأولية التي تشير على الغالب إلى توجه السوق نحو الهبوط.

ووفق محللين فإن السياق المرجح لارتفاع أسعار النفط كان مبنياً على عنصرين: الأول، أن إسرائيل ستهاجم المنشآت النفطية في إيران، والثاني، أن إيران قد ترد باستهداف حقول نفط في المنطقة، فإن العنصر الأول لم يحدث، والثاني يبدو اليوم أقل احتمالاً بكثير مما كان عليه في السابق.

لكن في الوقت ذاته يشير محللون إلى أن المخاوف في شأن الشرق الأوسط لم تنته بعد، لكن يمكن القول إنه جرى تحييد التهديد الفوري بتعطيل الإمدادات في الوقت الحالي، لكن في الصورة الأكبر فإنه يرى أن ذلك الهجوم لن ينهي الأعمال العدائية.

بعد هدوء المخاوف نسبياً من تضرر الإمدادات من الشرق الأوسط، يعود التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في سوق النفط وهي وفرة المعروض ومخاوف من نمو الطلب.

وفرة المعروض

تشير وفرة المعروض إلى أن السوق تحول تركيزها من الصراع في الشرق الأوسط نحو أخطار وفرة المعروض المتوقعة في العام المقبل مع تخطيط أعضاء "أوبك" للتخلي عن التخفيضات الطوعية في الإنتاج.

وأضافوا أن علاوة الأخطار الجيوسياسية على أسعار النفط محدودة لأن التوترات بين إيران وإسرائيل لم تؤثر بصورة كبيرة على المعروض من النفط من المنطقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لكن لا يزال هناك بعض الأخطار في السوق التي قد تدفع منتجي "أوبك+" إلى تأخير الزيادة المخطط لها في أهداف الإنتاج إلى ما بعد ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

بينما في الوقت نفسه هناك إشارات من الولايات المتحدة، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى أن مصافي النفط تعمل على المعالجة بأعلى مستوى موسمي في ستة أعوام، وعلى رغم ذلك لا يزال مصير صناعة النفط معلقاً على نتائج الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في الخامس من نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

تشير نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تقارب المرشحين الرئاسيين دونالد ترمب وكامالا هاريس قبل أسبوع تقريباً من يوم التصويت في الانتخابات، التي ستحدد نتائجها ما إذا كانت طفرة النفط الصخري الحالية ستواصل النمو أم ستتراجع.

انحسار الأخطار الجيوسياسية

إلى ذلك، قال المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي إن هذا الانخفاض الحاد في أسعار الخام يعود في الأساس إلى أن المتداولين استوعبوا حجم الهجوم الذي نفذته إسرائيل على إيران أول من أمس السبت، في إشارة إلى انحسار الأخطار الجيوسياسية في الشرق الأوسط على أسواق الخام وزوال المخاوف المرتبطة بالحرب بين إسرائيل وإيران.

وأضاف الحرمي، أن محدودية الهجوم الإسرائيلي واقتصاره على مواقع عسكرية متجنباً استهداف المنشآت النفطية والنووية في إيران أعطى بعض الراحة للأسواق التي كانت تترقب هذه الضربة لمعرفة تأثيراتها في الأسعار.

وأشار كامل الحرمي إلى أن أسعار الخام شهدت تذبذبات حادة خلال أكتوبر (تشرين الأول) الجاري بسبب التوترات في المنطقة، والمخاوف من مواجهة السوق لفائض في المعروض خلال العام المقبل، مع نمو الإنتاج من الدول غير الأعضاء في تحالف "أوبك+"، وخطط التحالف لتخفيف قيود الإنتاج بدءاً من ديسمبر (كانون الأول) المقبل، مما يعني أن ارتفاع عرض النفط سيؤدي بصورة عامة إلى انخفاض الأسعار.

توقعات للأسعار

على رغم قرب عودة الشتاء فإن توقعات المحللين للأسعار عند 95-75 دولاراً مع بدء موسم التدفئة الشتوي والسفر. بينما يتوقع "غولدمان ساكس" وصول متوسط أسعار النفط إلى 76 دولاراً للبرميل في العام المقبل استناداً لفائض معتدل من الخام والطاقة الاحتياط لدى كبار المنتجين، من ثم لا تزال تشوب سوق النفط حالاً من عدم اليقين سواء بالنسبة إلى السياسات في الولايات المتحدة أو التطورات المحتملة في الشرق الأوسط أو فائض المعروض في السوق أو آفاق الطلب في الصين. في سياق موازٍ، أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني أهمية الشراكة مع مجموعة "أوبك+"، بهدف الحفاظ على استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، والتزام العراق بما جرى الاتفاق عليه في إطار المجموعة، بما في ذلك التخفيضات الطوعية والتعويض عن الزيادة في الإنتاج، وذلك وفق الجدول المحدث الذي قدمته وزارة النفط إلى منظمة "أوبك". جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، عقب استقبال السوداني وزير النفط حيان عبدالغني. وأشار السوداني خلال اللقاء، إلى "خطط الحكومة الماضية في نمو القطاعين النفطي والغازي، وتطور مشاريعهما ضمن البرنامج الحكومي، من خلال جولات التراخيص التي جرى فيها التعاقد على استثمار عدد من الحقول النفطية والغازية، بجانب الاستثمار في مشاريع الغاز المصاحب، ومشاريع إنتاج المشتقات النفطية".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أنس الحجي: الغاز الروسي إلى الصين يتجاوز الصادرات لأوروبا.. وأميركا تحجز السوق لنفسها

على الرغم من إعلان دول الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على الغاز الروسي، وكذلك النفط والمشتقات النفطية، ما تزال صادرات موسكو من الطاقة مرتفعة على مدى الأشهر الماضية.

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن هناك مشكلة كبيرة تتعلق بموضوع روسيا، التي كانت تصدّر أغلب غازها إلى أوروبا.

ولكن، بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، والمشكلات مع أوروبا وغيرها، تراجعت صادرات الغاز الروسي إلى القارة العجوز بشكل كبير، وتحولت الصادرات إلى الصين بشكل أكبر، على الرغم من أن روسيا اتجهت إلى الصين منذ عام 2014.

وقال، إن موسكو اتجهت إلى الصين حينها بعد فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوبات ضدّها، بعد أن ضمّت جزيرة القرم، لذلك بَنت خط أنابيب غاز إلى الصين، وبدأت تصدير الغاز الروسي إلى الصين.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه الدكتور أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وجاءت هذا الأسبوع بعنوان "هل الغاز المسال وقود المستقبل؟ وكيف يمكن للأفراد الاستثمار فيه؟".

تنويع صادرات الغاز الروسية

قال الدكتور أنس الحجي، إن صادرات الغاز الروسي إلى الصين خلال الأسبوع الماضي ارتفعت لتصبح أكبر من صادرات موسكو من الغاز إلى دول قارة أوروبا.

ولكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وجد نفسه في مشكلة كبيرة، وهي أن مستقبله في أوروبا أصبح محدودًا جدًا، بينما اعتماده على الصين يمثّل مشكلة اقتصادية وسياسية، إذ إن الجميع يعرفون أن هناك تباطؤًا كبيرًا في نمو الاقتصاد الصيني. ومن ثم، سيكون الطلب على الغاز أقل، أو هذا سيمكّن الصينيين من التحكم أكثر في روسيا سياسيًا واقتصاديًا، لا سيما أن البلدين بينهما -تاريخيًا- ما صنع الحداد، فهذه مشكلة كبيرة أن تضع روسيا كل البيض في سلة واحدة.

لذلك، تبنّت روسيا إستراتيجية جديدة، وهي تنويع صادرات الغاز الروسي، وهو أمر يتطلب بناء محطات للغاز المسال، لأنه لا يمكن بيعه إلى بقية العالم إلّا عن طريق كونه غازًا مسالًا، لذلك طُوِّرَ إلى ما يسمى بـ"أركتيك 2"، وهي محطات في الدائرة القطبية قريبة من حقول الغاز في سيبيريا. وأضاف: "لذلك من الواضح تمامًا أن القرار الإستراتيجي الخاص بتنويع صادرات الغاز الروسي، الذي اتخذته إدارة الرئيس فلاديمير بوتين، هو تطوير الغاز المسال، وهذا سيمكّن روسيا من تنويع صادراتها، ومن ثم يضمن لها إيرادات على المدى الطويل".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال الدكتور أنس الحجي، إن الولايات المتحدة نظرت إلى هذه المشروعات في الدائرة القطبية على أنها تهديد للأمن القومي الأميركي، ومن ثم بدأت بفرض عقوبات شديدة تختلف عن كل العقوبات التي طُبِّقت فيما يخصّ أوكرانيا.

وتابع: "بالطبع طُبِّقت هذه العقوبات تحت مظلة أوكرانيا، ولكنها لا علاقة لها بأوكرانيا، لدرجة أن أميركا -رغم علاقاتها القوية جدًا مع الهند- فرضت عقوبات على شركات هندية، لأنها كانت تسهم في بناء هذه المشروعات، لتجبر الهند على عدم استيراد الغاز المسال من تلك المنطقة، رغم أنها تسمح لها باستقبال النفط الروسي".

ولفت إلى أن هذا الأمر بالنسبة للأميركيين إستراتيجي بشكل كبير، لذلك يعلنون بشكل شبه أسبوعي عقوبات إضافية ومشددة على محطات الغاز الروسية الواقعة في الدائرة القطبية بالقرب من الحقول في سيبيريا.

محاولات استبدال الغاز الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إنه من الواضح تمامًا أن الولايات المتحدة تحاول أن تحلّ محل الغاز الروسي في الأسواق الأوروبية منذ عام 2014، وذلك من خلال حجز سوق الغاز الأوروبية.

وأوضح أن من ضمن هذه المحاولات ما يحدث في البحر الأحمر الآن، فهي تسعى لحجز سوق الغاز الأوروبية لمدة 30 أو 50 عامًا مقبلة، وهي مدة أطول من أيّ حروب، وأطول من أيّ خلافات يمكن أن تحدث، أو حتى حروب تجارية.

ولذلك، بحسب الدكتور أنس الحجي، فإن النظرة المستقبلية على المدى الطويل تريد من خلالها الولايات المتحدة أن تحجز هذه السوق، لا سيما أن من يسيطر على مصادر الطاقة في منطقة يسيطر على تلك المنطقة، حتى ولو بشكل غير مباشر.

وأضاف: "لذلك كان الهدف الأميركي واضحًا تمامًا، وحتى تضمن الولايات المتحدة السيطرة على أسواق الغاز الأوروبية، عليها أن تقتل كل مصادر النمو التي قد تنافس الغاز الأميركي في المستقبل، وفي مقدّمتها الغاز الروسي".

ومن ثم، فإن موضوع البحر الأحمر وقطر، والآن موضوع العقوبات على محطات الغاز الروسي "أركتيك 2" للغاز المسال، سببها، أنه إذا انتهت الحرب الأوكرانية أو انتهت العقوبات أو تراخت، ستعود الدول الأوروبية إلى الاستيراد من روسيا.

وتابع: "بالنظر إلى الخريطة، نجد أن المسافة قريبة جدًا، لذلك ستكون هناك وفورات ضخمة من شراء الغاز الروسي، ولكي تضمن أميركا أن هذا لن يحدث، فإنها تطبّق العقوبات المشددة على الجميع.

وأكد الدكتور أنس الحجي أن العقوبات لا تُطبَّق على روسيا فقط، بل على كل من يتعامل معها، لمنع مشروعات الغاز الروسي، لا سيما الغاز المسال، أو على الأقل منعها من النمو بسرعة ومنافسة الغاز الأميركي في المستقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

وحدة أبحاث الطاقة: صادرات الغاز المسال تتعافى عالميًا.. ومصر تتحول للاستيراد

كشف تقرير وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، الذي صدر خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024، تعافي صادرات الغاز المسال العالمية خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالربع الثاني. وفي هذا السياق، قال الباحث في وحدة الأبحاث الدكتور رجب عز الدين، إن الصادرات العالمية من الغاز المسال ارتفعت خلال الربع الثالث من 2024، لتصل إلى نحو 100 مليون طن، وهو ما يعدّ تعافيًا ملحوظًا.

وأوضح أن البيانات الأحدث التي نشرتها وحدة أبحاث الطاقة، رصدت هذا التعافي مقارنة بالربع الثاني من العام، الذي شهد تراجعًا في صادرات الغاز المسال العالمية، بسبب أعمال الصيانة الدورية، التي دائمًا ما تُجرى في فصل الربيع.

جاء ذلك خلال مشاركة عز الدين في حلقة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، عبر مساحات منصة "إكس"، بعنوان "هل الغاز المسال وقود المستقبل؟ وكيف يمكن للأفراد الاستثمار فيه؟".

لماذا تعافت صادرات الغاز المسال العالمية؟

قال الباحث في وحدة أبحاث الطاقة الدكتور رجب عز الدين، إن فصل الربيع دائمًا ما يشهد أعمال الصيانة لمحطات الغاز المسال، لأنه يعدّ الفصل الأقل طلبًا على الغاز، لا سيما في نصف الكرة الأرضية الشمالي.

لذلك، وفق عز الدين، من المُلاحظ أن صادرات الغاز المسال العالمية دائمًا ما تنخفض في فصل الربيع إلى مستويات معروفة، وهو ما يعدّ انخفاضًا موسميًا يعرفه كل من يتابع الأوضاع في أسواق الغاز المسال العالمية.

وأوضح الباحث في وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، أنه في حالة تراجع صادرات الغاز المسال العالمية إلى مستويات أعلى من المتعارف عليها، يبدأ البحث عن الأسباب الأخرى، التي أدت إلى هذا الهبوط.

وأضاف: "بالنسبة للأشهر الـ9 الأولى من العام الجاري 2024، أي الأرباع الـ3 الأولى التي انتهت من العام، ارتفعت صادرات الغاز المسال العالمية إلى نحو 307 ملايين طن، بزياده 1.5% على أساس سنوي".

وتابع: "بالنسبة إلى ترتيب الدول المصدرة للغاز المسال عالميًا، وفق التصنيف الذي وضعته وحدة أبحاث الطاقة، جاءت الولايات المتحدة وقطر وأستراليا وروسيا وماليزيا في الصدارة بصفتها أكبر 5 دولة مصدرة". وأشار إلى احتفاظ الولايات المتحدة بالمركز الأول منذ عام 2023، وهو العام الذي حلّت فيه محلّ قطر في مقدمة الدول المصدرة، إذ كانت الدوحة الأولى في 2022، لافتًا إلى أن أميركا تلقّت دعمًا بعودة محطة فريبورت، التي كانت معطّلة لمدة 9 أشهر، وهي محطة عملاقة للغاز المسال. وأكد أن التوقعات تشير إلى أن أميركا ربما تظل متربعة على عرش صادرات الغاز المسال العالمية، حتى عام 2030 على الأقل، مع قدرات التوسع في مشروعات الإسالة الجديدة، إذ هناك محطات ستدخل في 2024، وأخرى ستدخل الخدمة في 2025 و2027.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفيما يخص قطر، قال الباحث في وحدة أبحاث الطاقة، إن الدوحة تُجري توسعات في حقل الشمال لزيادة الإنتاج بنسبة 85%، لذلك من المتوقع أن تنافس الولايات المتحدة على المركز الأول خلال المرحلة المقبلة.

ولفت إلى أن قطر تفوقت على أستراليا في بيانات الربع الثالث لعام 2024، لتحل في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، كما حدث تغيير في مراكز سلطنة عمان والجزائر، إذ تقدمت الأولى على الثانية في المركزين الثامن والتاسع عالميًا.

صادرات الغاز المسال إلى أوروبا والعقوبات ضد روسيا

قال الباحث في وحدة أبحاث الطاقة، إن الولايات المتحدة صاحبة الكميات الأكبر من صادرات الغاز المسال إلى أوروبا منذ الحرب الروسية الأوكرانية، يليها روسيا، ثم الجزائر وقطر بحسب بيانات واردات الغاز المسال الأوروبية خلال الربع الثالث من 2024.

وبالنسبة إلى صادرات الطاقة الروسية، وفق عز الدين، في ظل العقوبات الحالية، دائمًا ما تكون البيانات الروسية مثيرة للانتباه بالنسبة للمحللين، إذ إن موسكو تكاد تكون صادراتها منذ مطلع 2024 مرتفعة، لا سيما إلى أوروبا.

وأضاف الدكتور رجب عز الدين، أنه حتى الدول التي تصدّر الغاز إلى أوروبا تكاد صادراتها أن تكون قد انخفضت خلال الربع الثالث، ما عدا روسيا، التي ما تزال صادرات الغاز المسال منها باتجاه القارة العجوز مرتفعة.

وتابع: "هنا، يخطر على بال الكثيرين سؤال حول عقوبات الاتحاد الأوروبي على صادرات الغاز الروسية، إذ يتضح أن أوروبا لم تفرض عقوبات عليها، سواء عبر الأنابيب أو الناقلات، فالصادرات عبر خط نورد ستريم 1 هي التي توقفت بسبب تفجير غامض في نهاية سبتمبر/أيلول 2022".

أمّا صادرات الغاز المسال الروسية إلى أوروبا، فما تزال حرة، ولم يُفرَض حظر عليها، وإن كانت تواجه قيودًا، لكن هذه القيود لم تصل بعد إلى حدّ الحظر، وهناك خلافات كبيرة جدًا بين دول الاتحاد الأوروبي حول فكرة حظر واردات الغاز المسال الروسية، لأنهم يحتاجون إلى الغاز المسال.

ولفت إلى أن هذا الأمر يبيّن أن العقوبات الأوروبية ضد صادرات الغاز المسال الروسية ليست جادّة، وهو ما كان الدكتور أنس الحجي يؤكده منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية خلال مساحات "أنسيات الطاقة"، إذ دائمًا ما كان يصفها بأنها "ضحك على اللحى".

وأشار رجب عز الدين إلى أن وحدة أبحاث الطاقة كانت قد رصدت أن صادرات الغاز المسال الروسية إلى أوروبا كانت قد سجلت 16.3 مليون طن خلال عام 2023، وهو ما يمثّل 51% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز المسال.

وأردف: "الاتحاد الأوروبي يستورد الغاز الروسي عبر الأنابيب -أيضًا-، وهو ما يوضح أنّ تصوُّر الكثيرين بأن خطوط الأنابيب الروسية هي "نورد ستريم" فقط هو تصور خاطئ، فموسكو لديها خطوط أنابيب أخرى، استورد عبرها الاتحاد الأوروبي خلال 2023 نحو 72 مليار متر مكعب من الغاز الروسي".

صادرات الغاز المسال الأفريقية

قال الدكتور رجب عز الدين، إن بيانات أكبر مصدري الغاز المسال في أفريقيا، التي أعدّتها وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، ونشرتها منصة الطاقة المتخصصة خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024، كشفت بدورها حدوث تغيرات كبيرة في الأسواق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح أن التصنيف الأفريقي للدول المصدرة للغاز، ضمّ نيجيريا والجزائر وأنغولا وموزمبيق وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، بينما غادرت مصر القائمة بعد أزمة الغاز والكهرباء التي واجهتها في النصف الثاني من 2023، لتتحول إلى دولة مستوردة.

وفي الوقت الحالي، بحسب الباحث في وحدة أبحاث الطاقة، فإنه لا توجد في قائمة أكبر الدول المصدّرة للغاز المسال في أفريقيا سوى دولة عربية واحدة، وهي الجزائر، التي تحتلّ المركز الثاني في التصنيف الأفريقي بعد نيجيريا.

شكرًا.